الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

1,7٪ تراجع سعر النفط الكويتي لـ 45,5 دولارا للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 78 سنتا بتداولات نهاية الأسبوع ليبلغ 45,47 دولارا بانخفاض 1,7٪ مقابل 46,25 دولارا للبرميل في التعاملات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس بسبب الاعلان عن تقارير بارتفاع إنتاج النفط الخام الأميركي ما أدى إلى هبوط الأسعار العالمية 2٪ مع انخفاض العقود الآجلة للخام الأميركي عن مستويات 45 دولاراً. وهبطت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 1,12 دولار أو 2,5٪ إلى 44,40 دولارا للبرميل. وأدنى مستوى لجلسة أمس كان 44,20 دولارا هو الأقل في أسبوع أيضا.

رغم انخفاض منصات الحفر وتراجع المخزون الأميركي

النفط الصخري والمنتجون المستقلون يهددون استقرار الأسعار

وكالات: تراجعت أسعار النفط أكثر من 1٪ أمس مع انخفاض العقود الآجلة للخام الأميركي عن 45 دولارا للبرميل بفعل أنباء زيادة إنتاج الولايات المتحدة، وعقب تقارير سابقة بارتفاع إنتاج «أوبيك» أيضا، ويأتي ذلك بعد ارتفاع أسعار النفط مطلع الاسبوع الماضي على خلفية تراجع اعداد منصات الحفر الأميركية.

أصبح انتاج النفط خارج «أوبيك» وخصوصا من النفط الصخري الأميركي محددا لاسعار النفط في الوقت الذي حذر فيه تحليلا لوكالة «بلومبيرغ» العالمية من الآثار السلبية لزيادة عدد منصات الحفر على قدرة شركات الطاقة الأميركية على الاستمرار والتي لن تستطيع الصمود، اذ واصل النفط هبوطه الى ما دون مستويات 45 دولارا للبرميل، وهو ما يوقف منصات الحفر هناك، لتصبح لدى «أوبيك» حرية أكبر في زيادة الانتاج عند مستويات حول 40 دولارا للبرميل مادامت منصات الحفر الأميركية خارج المنافسة.

ولكن تقريرا آخر لـ «رويترز» اشار الى ان المخاطر لم تعد مقصورة فقط على النفط الصخري الأميركي والذي ينافسه ايضا النفط الكندي الثقيل والحفر في مناطق المياه العميقة

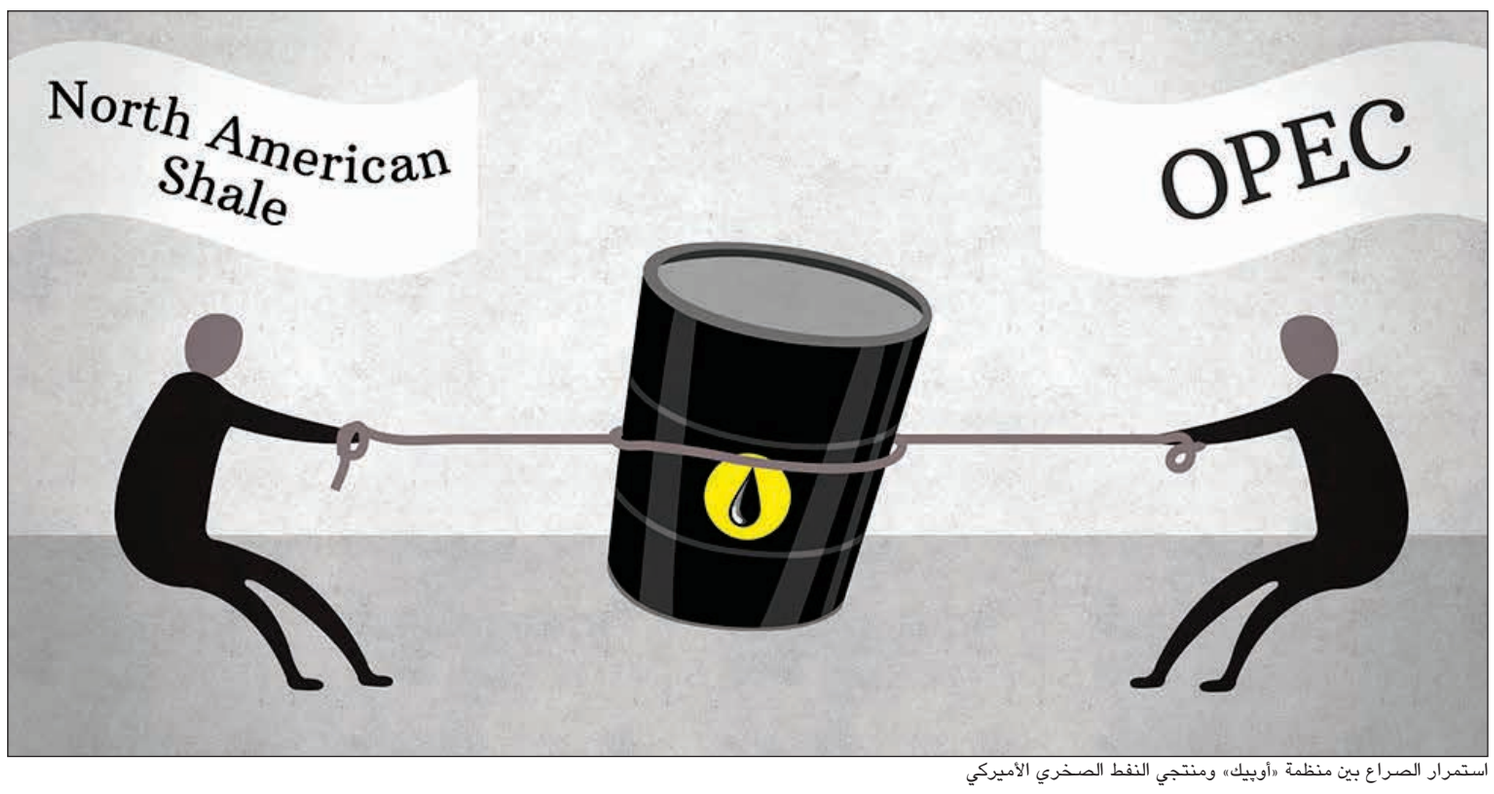

استمرار الصراع بين منظمة «أوبيك» ومنتجي النفط الصخري الأميركي

40 دولاراً للبرميل.. حرية أكبر لإنتاج «أوبيك» وخروج الصخري من المنافسة

اضافة الى تهديدات زيادة الانتاج من الدول المستقلة خارج منظمة «أوبيك»، والتي لم يشملها اتفاق خفض الانتاج في ليبيا ونيجيريا وايران.

معنويات إيجابية

وكانت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت منخفضة 61 سنتا بما يعادل 1,3٪ إلى 47,50 دولارا للبرميل.

وهبطت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 58 سنتا أو 1,3٪ إلى 44,94 دولارا للبرميل.

وألقت أنباء زيادة الإنتاج بظلالها على المعنويات الإيجابية التي أوجدها تراجع مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس: ان روسيا تنوي مواصلة التعاون مع الدول الأخرى لتحقيق التناغم بأسواق الطاقة العالمية والحد من تقلبات الأسعار، وذلك على هامش اعمال قمة مجموعة العشرين التي تعقد بمدينة هامبورغ بألمانيا.

وقال متحدث باسم وزارة الطاقة الروسية في بيان أمس: إن روسيا مستعدة لدراسة مقترحات مقدمة من شركائها، بما في ذلك مراجعة متغيرات اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي، إذا اقتضت الضرورة.

كبح المخزون

وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجون آخرون بقيادة روسيا قد اتفقوا على خفض إنتاج النفط نحو 1,8 مليون برميل يوميا من يناير لكبح المخزونات ودعم الأسعار، ويستمر الاتفاق حتى مارس 2018.

كان مطلع الاسبوع الماضي شهد تراجعا لعدد حفارات شركات الطاقة الأميركية للمرة الأولى منذ يناير الماضي وتراجع الأسعار لما دون 44 دولارا للبرميل، بالتزامن مع ارتفاع إنتاج «أوبيك» بدعم من ليبيا ونيجيريا.

الخام الثقيل والمنتجون المستقلون يزيدون الضغوط على «أوبيك»

«أرامكو» تجدد التزامها بمشروع مشترك مع «برتامينا»

اجتمع أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية مع إليا ماسا مانيك رئيس برتامينا في جاكرتا أمس لإعادة التأكيد على التزامه بمشروع مصفاة سيلاكاب المشترك.

وقالت أرامكو في حسابها الرسمي على «تويتر»: إن الاجتماع جاء «للتأكيد على التزام أرامكو السعودية بتطوير المشروع المشترك بين الشركتين في إندونيسيا».

ولم تذكر مزيدا من التفاصيل.

ويتولى مانيك رئاسة برتامينا منذ مارس، وكانت الشركة قالت في يونيو إنها تنتظر موافقة أرامكو لتأجيل إتمام مشروع قيمته 5 مليارات دولار لتطوير مصفاة سيلاكاب في جاوا الوسطى من 2021 ولمدة عامين.

ويزيد التطوير الطاقة التكريرية للمصفاة إلى 400 ألف من 348 ألف برميل يوميا.

عجز تجاري وتراجع صناعي وتقلص نشاط البناء

بيانات اقتصادية سلبية تعصف بالجنيه الإسترليني

وكالات: يبدو أن الجنيه الاسترليني على أعتاب موجة هبوط جديدة، حيث لم يلحق ان يلتقط أنفاسه منذ بداية العام على خلفية «بريكست» حيث تراجع الجنيه الإسترليني أمام العملات الرئيسية خلال تداولات أمس، بعد بيانات اقتصادية سلبية شملت تراجع نشاط البناء لاقل مستوياته منذ 5 سنوات وارتفاع عجز الميزان التجاري وتحول القطاع الصناعي للتراجع في مايو.

شهد الجنيه الاسترليني محاولة للتعافي أمام الدينار بعدما ارتفع من ادنى مستوياته حول 368 فلسا في يناير الماضي ليصل الى 393 فلسا نهاية تعاملات الأسبوع الماضي مع توقعات بالعودة للتراجع مرة أخرى بعد الاعلان عن تلك البيانات السلبية. وتراجعت العملة البريطانية أمام الدولار بنسبة 0,4٪ إلى 1,2920 دولار، كما انخفضت أمام اليورو إلى 0,8841 إسترليني بنحو 0,4٪.

وارتفع عجز الميزان التجاري في بريطانيا خلال مايو الماضي، بسبب ارتفاع الواردات وأعلن مكتب الإحصاء الاتحاد البريطاني أمس أن بريطانيا حققت زيادة في عجز الميزان التجاري عند 11,863 مليار إسترليني، خلال مايو الماضي، مقابل 10,595 مليارات إسترليني في أبريل السابق له.

وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى أن العجز في الميزان التجاري البريطاني سيرتفع إلى 10,8 مليارات إسترليني.

وخلال فترة الأشهر الثلاثة من مارس حتى مايو سجلت الصادرات والواردات البريطانية ارتفاعا بنسبة 3,8٪ و2,8٪ على الترتيب.

وهبط نشاط البناء في بريطانيا، خلال فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في مايو الماضي، لأدنى مستوى منذ سبتمبر 2012. وأظهرت بيانات عن مكتب الإحصاء الاتحادي البريطاني أمس أن ناتج قطاع التشييد انخفض خلال مايو الماضي، وخلال فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في الفترة نفسها، بنسبة 1,2٪ في مايو، ومقابل تراجعها بنسبة 1,1٪ في أبريل السابق له. وكانت توقعات المحللين أشارت إلى أن قطاع التشييد سيرتفع بنسبة 0,6٪، خلال شهر مايو.

ويعد التراجع في أنشطة البناء الجديدة وعلى الأخص البنية التحتية، السبب في خسائر قطاع التشييد، حيث انخفضت بنسبة 4٪.

وتحول الإنتاج الصناعي في بريطانيا إلى التراجع خلال شهر مايو بعكس توقعات المحللين، وأظهرت بيانات اقتصادية صادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي البريطاني أمس أن الإنتاج الصناعي سجل تراجعا بنسبة 0,1٪ خلال مايو، مقابل نموه بنسبة 0,2٪ في أبريل السابق له.

وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى أن الإنتاج الصناعي سينمو بنسبة 0,4٪ خلال شهر مايو.

توقعات بموجة من التراجعات تضاهي آثار «بريكست» على العملة البريطانية

«المتحدة للتأمين» تجدد شراكتها الإستراتيجية مع «AXA» العالمية

يوسف لازم

أعلنت شركة المتحدة للتأمين تجديد شراكتها الاستراتيجية مع شركة أكسا لإعادة التأمين (AXA redefining insurance) شركة انجليزية عالمية رائدة في مجال قطاع التأمين، بحضور كل من رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للتأمين يوسف فريح الحربي والرئيس العالمي لشركات «أكسا» إعادة التأمين الصحي، لوران بوتشات، وشون سكوت المدير الاقليمي لشركات «أكسا» للتأمين عن قارة اوروبا وافريقيا والشرق الاوسط.

ومن هذا الجانب قال رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين يوسف فريح الحربي ان الشركة مقبلة على سوق واعد وأنها تعمل بخطى ثابتة، مشيرا الى أن نجاح الشركة لا يعتمد فقط على جودة المنتجات والخدمة المقدمة إلى العملاء، ولكن أيضا على الطريقة التي تؤدي بها أعمالها.

وأضاف الحربي أن تعاقداتنا مع (أكسا) جاءت من جانب الخبرة العريقة التي تمتلكها لتشكل لنا قوة استثمارية لا يستهان بها بالإضافة لاستقرارها المالي والإداري المتجذر مما يجعلها قوة تجارية ضاربة تضاف إلى قوة شركة المتحدة للتأمين.

ولفت الحربي الى ان الشركة تمكنت خلال تلك الفترة القصيرة من اثبات ذاتها والحصول على شراكة مع كيان عالمي تسعى جميع الشركات المحلية الى الدخول في تحالف معه، مشيرا الى أن ذلك سيرفع الحصة السوقية للشركة خلال الفترة المقبلة.

يوسف الحربي

قرأنا لكم

«موت النقود».. الانهيار القادم للنظام النقدي العالمي

محمود صبحي

يعرض جيمس ريكارديز من خلال كتابه «موت النقود» الانهيار القادم للنظام النقدي العالمي توقعاته بامكانية ان ينهار النظام النقدي العالمي في السنوات المقبلة في ظل الاعتماد على الدولار الأميركي كعملة رئيسية يعتمد عليها العالم في تعاملاته واحتياطياته نظرا للمخاطر التي تهدد تلك العملة على صعيد المنافسة العالمية او معايير التجارة الدولية الجديدة او على المستوى الداخلي من مشاكل مالية مرتبطة بالاقتصاد الأميركي وذلك في اطار قراءة تاريخية للانهيارات التي تعرض لها النظام النقدي خلال القرن الماضي مع عرض مفصل للمقدمات التي ترجح توقعات الكاتب.

انهار النظام النقدي العالمي من قبل ثلاث مرات في اعوام 1914 و1939 و1971، واعقب كل انهيار حالة من الاضطراب سواء كان سياسيا او عسكريا، فكانت الاضطرابات الاقتصادية عظيمة

جيمس ريكارديز

وتضرر الاقتصاد الدولي بشكل كبير نتيجة ذلك الانهيار، ويلقي الكاتب الضوء في اطار وجود حرب عملات عالمية، ما يُسرّع من الانهيار الذي يتوقعه للنظام النقدي العالمي ليس فقط لتراجع عملة الدولار الأميركي الاساس الذي يقوم عليه النظام النقدي العالمي وانما لانهيار فكرة النقود واستخداماتها وآثارها بشكل كامل، وهو ما يجعله الانهيار الاخطر اقتصاديا مقارنة بمثيلاته الثلاثة السابقة.

ويؤكد الكاتب ان انهيار الدولار الذي يعد العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي منذ اتفاقية بريتون وودز في العام 1944 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سيمثل انهيارا للنظام النقدي بالكامل وذلك لعدم وجود عملة اخرى قادرة على القيام بذلك الدور نظرا لما تحتاجه من عمق لاستخدامات تلك العملة في المعاملات بين الافراد والمؤسسات والدول وفي التجارة الدولية وتقييم الادوات المالية والمعادن والنفط اضافة الى ضرورة وجود كميات كبيرة من تلك العملة تكون متوافرة لدى كل اطراف المعاملات الاقتصادية حول العالم، وهو ما لا يتوافر الا في الدولار الأميركي.

وأوضح الكاتب ان المخاطر المرتبطة بالاوضاع النقدية في الاقتصاد الأميركي اصبحت كبيرة بشكل يزيد من المخاوف وصولا لمرحلة قد تؤدي الى تهديدات جدية لوضع الدولار الأميركي واهم تلك التهديدات تتمثل في زيادة الدين العام بشكل كبير في الوقت الذي تتعقد فيه الامور دون وجود حلول واجراءات تقدم حلولا في الاجل الطويل. وقدم الكاتب وصفا للموقف الخاص بالسياسات المالية الأميركية بأنها وصلت الى «طريق مسدود».

وأكد الكاتب اعتقاده بوجود حرب عملات متعمدة، حيث اشار الى ان هناك اطرافا دولية قوية تحاول القضاء على الدولار بكل الطرق وان الحكومة الأميركية تستخدم ادوات غير السياسات المالية والنقدية وتتدخل فيها بعض البدائل الجيوسياسية والضغوط من اجل ايقاف تلك الحرب لمنع هيمنة الدولار الأميركي واكد ان في مقدمة قائمة المنافسين تأتي الصين كقوة اقتصادية كبرى وعملتها التي باتت تحصل على حصة في الاحتياطيات النقدية الاجنبية للدول وخاصة المستوردة منها وثاني تلك البدائل روسيا والتي تمثل قوة سياسية وعسكرية مع وجود نمو اقتصادي قوي بها يؤهلها لبدء حرب باردة جديدة تكون احدى اهدافها القضاء على الهيمنة الأميركية على النظام النقدي العالمي وسيطرة الدولار الأميركي على المشهد.

وحذر ريكارديز من ان استمرار البنوك المركزية في سياساتها النقدية القائمة والتي تتمثل في التحفيز النقدي للاقتصادات بشكل مستمر وعدم اتخاذ خطوات جادة نحو زيادة الانتاج الحقيقي وتوفير ما يكافئه من نقود والقرارات التي يتخذها صانعو القرار من السياسيين والحكومات سيؤدي الى تعميق الانفصال بين النقود والثروة، حيث ستختفي النقود كمخزن للقيمة نظرا لتغير قيمتها بتغير قيمة العملة هبوطا وارتفاعا خاصة في ظل زيادة الازمات المالية التي تتعرض لها الاقتصادات العالمية بشكل متواتر خلال السنوات الاخيرة لتبقى الارض والذهب والنفط وعوامل الانتاج مخزن القيمة الوحيد دون النقود التي ستختفي كمخزن للقيمة في السنوات المقبلة مع استمرار تلك السياسات التي تؤدي الى تضخم جامح وانهيارات في اسعار صرف العملات بشكل حاد.

وأوصى الكاتب المواطنين العاديين من المودعين وصغار المستثمرين بضرورة الانتباه للوضع القائم وما يمكن ان يترتب عليه، مشيرا الى ضرورة تحول ثقافة الاحتفاظ بالنقود مستخدما ألفاظا قوية مثل ان المواطنين العاديين تحولوا الى حيوانات تجارب في معامل البنوك المركزية والحكومات وان تلك المؤسسات الحكومية والشركات الضخمة متعددة الجنسيات في حالة اتخاذ القرار وتغيير قواعد اللعبة سيكون صغار المستثمرين والمواطنين المحتفظين بالاموال في عداد الضحايا حيث افترضوا بقاء الامر كما هو عليه رغم التهديدات والانذارات المتعددة.

وأنهى الكاتب مؤكدا ان الفرصة مازالت قائمة وانه يمكن للافراد العاديين والمؤسسات الصغيرة التحضير للحظة موت النقود وعدم القيام بالبكاء فقط حزنا على موتها، داعيا الى تحويل تلك الاموال الى ذهب وارض ومعادن وغيرها من مخازن القيمة الحقيقية والملموسة.